المفوض البرلماني والتحقيق البرلماني كوسيلتان رقابيتان على أعمال السلطة التنفيذية (دراسة مقارنة)

طالب الدراسات العليا: علاوي الحمود كلية الحقوق - جامعة حلب

بإشراف الدكتور: مصطفى عثمان

ملخص

هناك وسائل للرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية، ومن أهمها التحقيق البرلماني ويتولى ذلك التحقيق في الغالب لجنة من عدة أعضاء برلمانيين ويتميز التحقيق البرلماني باستقاء أعضاء البرلمان البيانات والمعلومات المتعلقة بالحكومة بأنفسهم دون الاعتماد على ما تقدمه الحكومة من معلومات كما يشمل جميع أعمال الحكومة ، ولكن هناك نظام المفوض البرلماني الذي نشأ في السويد نتيجة لتنافس السلطتين التشريعية والتنفيذية والذي يسمى (الامبودسمان) حيث يعد موظف عام مستقل عن السلطة التنفيذية ومسؤول أمام البرلمان ولا يعد تابع تبعية مطلقة للسلطة التنفيذية أو التشريعية ويتمتع بسلطة استدعاء الشهود وتوجيه القسم اليهم اذا كان ذلك ضرورياً وطلب المستندات من أي وزارة لكن صلاحياته أقل من صلاحيات لجان التحقيق البرلماني ومن أهم فوائده حماية حقوق الأفراد والتخفيف من حدة التناقضات بين التشريعات ويسهم في التقارب بين الحكومة والشعب ومع ذلك وجهت له عدة انتقادات ، لذلك نقترح الأخذ بنظام المفوض البرلماني إلى جانب التحقيق البرلماني كونه صلة وصل بين الحكومة والشعب .

الكلمات المفتاحية: التحقيق البرلماني، المفوض البرلماني

The Parliamentary Commissioner and the parliamentary inquiry as two means of control over the work of the executive branch (A comparative study)

Summary

There is a means for parliamentary oversight over the work of the executive authority, the most important of which is the parliamentary investigation. This investigation is usually undertaken by a committee of several members of parliament. The parliamentary investigation is characterized by members of parliament eliciting data and information related to the government themselves without relying on the information provided by the government. It also includes all government work, but there The system of the parliamentary commissioner, which arose in Sweden as a result of the competition between the legislative and executive authorities, which is called (the ombudsman), where he is considered a public servant independent of the executive authority and responsible before Parliament and is not considered an absolute subordination to the executive or legislative authority and has the power to summon witnesses and direct the oath to them if necessary and to request documents From any ministry, but its powers are less than those of parliamentary investigation committees, and one of its most important benefits is the protection of the rights of individuals and alleviation of contradictions between legislation and contributes to the rapprochement between the government and the people. The Parliamentary Commissioner is in addition to the Parliamentary Inquiry as a link between the government and the people.

Keywords: parliamentary inquiry, parliamentary commissioner

مقدمة:

تأخذ أغلبية دول عالمنا المعاصر بمبدأ فصل السلطات، أي استقلال كل سلطة عن غيرها في أداء عملها دون أي تدخل من السلطات الأخرى، وأهم ما يميز هذا المبدأ هو الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولكن هذا الفصل لا يعني بالضرورة إقامة حدود وحواجز أو إرباك إحدى السلطات لعمل السلطة الأخرى بل لا بد من التعاون والتنسيق بين تلك السلطات للحفاظ على الصالح العام والسير المنتظم لأجهزة الدولة، وهذا التعاون يعني وجود وسائل رقابية متبادلة بين السلطات لا سيما السلطتين التنفيذية والتشريعية، وحيث تتجه النظم الدستورية للدول التي تأخذ بالنظام البرلماني إلى تضمين دساتيرها قواعد تكفل رقابة سلطاتها لبعضها البعض - خاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية - بما يضمن سلامة تحقيق كل منها للمصلحة العامة، وتجنب أي اعتداء على اختصاصاتها التي كفلها الدستور سواء بصفة أصلية أو استثنائية.

وتحظى وسائل رقابة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية، أو ما يطلق عليها وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية، بأهمية خاصة، نظراً لأن تسارع حركة الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على نحو كبير أدى إلى تزايد دور السلطة التنفيذية في الحياة السياسية للبلدان المختلفة، كما أدى إلى اتساع نطاق نشاطها في مختلف المجالات لإشباع الحاجات العامة وفرض احترام القانون والنظام العام، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة فعالة ومؤثرة على أعمالها وأنشطتها، لإجبارها على الالتزام بصحيح الدستور والقانون ومنعها من تجاوز مهامها، أو إساءة استعمال سلطاتها^[1].

وما يهمنا في موضوع بحثنا هو السلطات الرقابية للسلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية، حيث تمتلك عدة وسائل رقابية منها:

السؤال: ويقصد به الحصول على إيضاحات معينة من المسؤول بشأن مسألة من المسائل تدخل في اختصاص المسؤول، ولأي عضو من أعضاء مجلس الشعب أن

[1] ص 5، التحقيق البرلماني، دراسة مقارنة، د سعيد السيد علي، 2009.

يوجه إلى أي عضو من أعضاء الحكومة ابتداء برئيس مجلس الوزراء وانتهاء بنواب الوزراء ويلزم المسؤول أياً كان مركزه في الوزارة أن يجيب على السؤال^[2].

الاستجواب: وهو إجراء ليس الهدف منه كما هو الشأن في السؤال الحصول على إيضاحات معينة بصدد مسألة من المسائل، بل يهدف إلى وضع السياسة العامة للوزارة، أو سياسة وزير معين موضع الاتهام والنقد، وهو لا يقتصر في المناقشات على من قدمه ومن قدم إليه بل إنه يثير مناقشة عامة^[3].

التحقيق البرلماني: وهو وسيلة رقابية متعددة الأطراف، غير مقصورة على طرفين كالسؤال ولا فردية الطلب كالاستجواب، وإنما تتجاوز ذلك إلى البرلمان ككل من ناحية والجهاز الحكومي الذي يتقصى الحقائق عن شأن يتعلق به أو يتحرى عما وقع في نطاقه من مخالفات أو تجاوزات من ناحية أخرى، أي البرلمان يتوصل بنفسه إلى تلك الحقائق بإجراء تحقيق^[4]، وتتسع تلك التعريفات ومنها: التحقيق - بصفة عامة - هو اتخاذ جميع الإجراءات والوسائل التي توصل إلى كشف الحقيقة وظهرها، وبالرغم من أن التحقيق البرلماني، كما يبدو ينطوي على تحقيق فإنه يفترق عن التحقيق الذي تباشر جهات التحقيق التي خصها المشرع بذلك طبقاً للقانون سواء في كيفية إجراءات التحقيق أو ظروفه أو أسبابه الموجبة له، وإن كانا يتفقان في الغاية، وإزاء ذلك برزت أهمية تعريف التحقيق البرلماني، وزاد من أهمية ذلك أن تعددت تعريفات الفقه بيد أن أفضل التعريفات التي قبلت في هذا الشأن تقول بأنه: شكل من أشكال الرقابة التي يمارسها المجلس النيابي على الحكومة، وتقوم بالتحقيق لجنة مؤلفة من أعضاء ينتخبهم البرلمان، هدفهم الكشف عن كافة العناصر المادية والمعنوية في مسألة أو قضية ذات مصلحة

^[2] ص 419، النظم السياسية والقانون الدستوري، د محمد رفعت عبد الوهاب والدكتور حسين عثمان، دار المطبوعات الجامعية أمام كلية الحقوق 4822829_ اسكندرية، 1999.

^[3] ص 421 مرجع سابق، النظم السياسية والقانون الدستوري، د محمد رفعت عبد الوهاب.

^[4] ص 108، الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظامين المصري والكويتي، د محمد باهي أبو

يونس دار الجامعة للنشر 2002.

عامة، ويحق لها الاطلاع على كل المستندات والوثائق واستدعاء المسؤولين للمثول أمامها والاستفسار عن جميع الملابس والوقائع^[5].

ولكن البعض نادى بالاستعاضة عن التحقيق البرلماني بنظام المفوض

البرلماني.

الإشكالية:

بما أن هناك مطالبات بالأخذ بنظام المفوض البرلماني فما مدى فعالية المفوض البرلماني في الرقابة على أعمال الحكومة، وإلزامها بالالتزام بمسارها الصحيح ومنعها من التعدي على حقوق الأفراد وهل هو فعال في بلدنا إذا تم الأخذ به بمفرده بدلاً من لجان تقصي الحقائق (التحقيق البرلماني).

أهمية البحث:

لفت الأنظار إلى نظام المفوض البرلماني كوسيلة بديلة عن التحقيق البرلماني نظراً لتلافي العيوب التي تعترى نظام التحقيق البرلماني للرقابة على أعمال الحكومة، وتنبية المسؤولين والبرلمانيين إلى أهمية المفوض البرلماني وضرورة تنبيهه.

أهداف البحث:

- _ بيان الإطار العملي لنظام المفوض البرلماني.
- _ بيان تبعية المفوض البرلماني.
- _ التعرف على صلاحيات المفوض البرلماني.
- _ معرفة المزايا التي يتمتع به نظام المفوض البرلماني.
- _ بيان عيوب نظام المفوض البرلماني وأسباب عدم الأخذ به.
- _ بيان مدى إمكانية الأخذ بنظام المفوض البرلماني في سوريا.

^[5] ص 114، الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في دولة قطر، ريم عبد الرحمن المسلماني، دراسة مقارنة، أطروحة ماجستير، جامعة القاهرة، 2008.

منهج البحث:

سنعتمد على المنهج المقارن ومقارنة نظام المفوض البرلماني، مع نظام التحقيق البرلماني وتوضيح ما يتميز به كل منهما عن الآخر كما سنعتمد على المنهج الاستقرائي.

مخطط البحث:

المطلب الأول: ماهية المفوض البرلماني.

الفرع الأول: مفهوم نظام المفوض البرلماني.

الفرع الثاني: آلية عمل المفوض البرلماني.

المطلب الثاني: تقييم نظام المفوض البرلماني.

الفرع الأول: مميزات نظام المفوض البرلماني.

الفرع الثاني: عيوب نظام المفوض البرلماني.

المطلب الأول: ماهية نظام المفوض البرلماني

وهنا سنبين مفهوم المفوض البرلماني أي سنبين تعريفه ونشأته ومن ثم نبين آلية

عمله وتبعيته والصلاحيات التي يتمتع بها.

الفرع الأول: مفهوم المفوض البرلماني

وسناقش من خلال هذا الفرع توضيح تعريفه وتاريخه الذي نشأ فيه.

أولاً: تعريف المفوض البرلماني:

يعرف المفوض البرلماني بأنه موظف عام مستقل عن السلطة التنفيذية، يمارس

التحقيق في شكاوي الأفراد المحالة إليه من قبل البرلمان أو أحد أعضائه، والتي يظن أن

فيها فساد، أو سوء إدارة ناتج عن عمل من أعمال السلطة التنفيذية، ويتلخص عمله في

التحقيق في شكاوي الأفراد المحالة إليه من قبل أعضاء البرلمان، وبذلك يمارس أعضاء

البرلمان دورهم الرقابي في مواجهة السلطة التنفيذية^[6].

^[6] ص 386، التحقيق البرلماني في الأنظمة السياسية المعاصرة وعلاقته بمبدأ فصل السلطات، سعود

فلاح الحربي، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2010.

فيما يعرف التحقيق البرلماني: وسيلة رقابية متعددة الأطراف غير مقصورة كالسؤال على طرفين ولا فردية الطلب كالاستجواب، وإنما تتجاوز ذلك إلى البرلمان ككل من ناحية، والجهاز الحكومي الذي يتقصى الحقائق عن شأن يتعلق به أو يتحرى عما حوله وعما وقع في نطاقه من مخالفات أو تجاوزات من ناحية أخرى تعكس بذلك رغبة البرلمان في أن يتوصل بنفسه إلى تلك الحقائق بإجراء تحقيق، يستقي من خلاله ما يريد من المعلومات اللازمة كي يقرر ما يشاء في شأن يدخل نطاق الاختصاص الحكومي^[7].
مما سبق نستنتج أن الفرق بين المفوض البرلماني والتحقيق البرلماني يكمن بعدة نقاط:
المفوض البرلماني يتولاه غالباً موظف واحد أما التحقيق بحسب التعريف السابق يقوم به البرلمان كما ورد أعلاه ولو أنه في الواقع تتولاه لجنة مشكلة من البرلمان أي أن التحقيق تقوم به هيئة أو لجنة تتوفر فيها الصبغة البرلمانية لكي يقوم البرلمان بنفسه من التأكد من صحة المعلومات والحقائق والوقوف على حقيقة عمل الحكومة، حيث أن المفوض البرلماني هو مفوض يعمل على التحقيق في الشكاوي المقدمة إليه من البرلمان وليس عضواً في البرلمان، ولا تتوفر فيه الصبغة البرلمانية وغالباً يكون شخص واحد بخلاف التحقيق الذي يقوم به عدة أشخاص.

ثانياً: نشأة المفوض البرلماني

لقد كانت بداية نشوء هذا النظام في السويد وقد كان يعرف باسم (الأمبود سمان) وهي مؤسسة اسكندنافية جاءت نتيجة لتنافس السلطتين التشريعية والتنفيذية، وما رافقها من أحداث عصفت بالمجتمع السويدي، حيث كانت كل سلطة منها تحاول السيطرة على السلطة الأخرى والقضاء عليها، وفي عام 1809 تم وضع دستور خاص ينظم عملية الرقابة بوصفها إحدى الضمانات التي تكفل إيجاد توازن بين السلطتين، وقد أفرد هذا الدستور جزءاً خاصاً بالمفوض البرلماني كحل للأزمة القائمة، ومن السويد انتشر إلى باقي الدول الاسكندنافية كألمانيا الاتحادية وبريطانيا.

^[7] ص30، لجان تقصي الحقائق كوسيلة للرقابة على أعمال السلطة التنفيذية في التشريع الفلسطيني

(دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، محمد جودت مجدي منصور، 2016.

أما نشأة التحقيق البرلماني^[8] يرجع حق السلطة التشريعية في التحقيق البرلماني إلى البرلمان الانكليزي منذ نهاية القرن السابع عشر، وعرفت فرنسا التحقيق البرلماني على نطاق ضيق قبل صدور دستور 1875 بواسطة اللجان الدائمة للسلطة التشريعية الفرنسية والتي كانت تتسع صلاحياتها باستمرار.

ولكن حق السلطة التشريعية بتعيين لجنة لإجراء تحقيق برلماني يأتي من الفكرة القائلة بأن سلطة تشريعية مدعوة للفصل في قضية ما يجب عليها أن تتزود بالمعلومات الكافية عن هذه القضية سواء نص الدستور على التحقيق البرلماني أم لم ينص^[9] وبهذا يفترق التحقيق البرلماني الذي لا يحتاج إلى نص يقرره عن المفوض البرلماني.

الفرع الثاني: آلية عمل المفوض البرلماني

يتمتع المفوض البرلماني بعدة صلاحيات لكن صلاحياته ليست مطلقة بل هناك سلطة مسؤولة عنه وهو تابع لها لذا سنبين تبعية المفوض البرلماني ومدى صلاحياته الممنوحة له.

أولاً: تبعية المفوض البرلماني

يعد المفوض البرلماني موظف عام مستقل عن السلطة التنفيذية^[10] وفي بريطانيا يعين المفوض البرلماني من قبل التاج بناءً على تنسيب الحكومة، وقد يعزله التاج بناءً على موافقة مجلس العموم واللوردات معاً^[11] فهو باختصار مسؤول أمام البرلمان ومستقل عن السلطة التنفيذية^[12].

^[8] ص 387، مرجع سابق، التحقيق البرلماني في الأنظمة السياسية المعاصرة، سعود فلاح الحربي.

^[9] ص 1817، أنظمة الحكم في الدول العربية تحليل قانوني مقارنة الجزء السادس النشاط البرلماني للسلطة التشريعية قائد محمد طربوش 2007 المجلد الخامس.

^[10] ص 386، مرجع سابق، التحقيق البرلماني، سعود فلاح الحربي.

^[11] ص 388، مرجع سابق، سعود فلاح الحربي.

^[12] ص 610، مرجع سابق، التحقيق البرلماني لجان تقصي الحقائق من الدول العربية والأميركية والأوروبية (دراسة مقارنة)، فارس محمد عمران، الطبعة الأولى، 2008.

أي أن المفوض البرلماني لا يعد تابعاً تبعية مطلقة للسلطة التنفيذية أو التشريعية، لكن يمكن عزله إذا وافق البرلمان من قبل السلطة التنفيذية، وبرأينا أنه يتبع لكلا السلطتين أو يعتبر حلقة وصل بينهما.

ـ تبعية لجان التحقيق البرلماني

تعد لجان التحقيق البرلمانية لجان برلمانية بحتة حيث يكون جميع أعضائها غالباً من أعضاء البرلمان، ويكونوا تابعين للمجلس الذي انبثقت عنه اللجنة، دون أن يكون للسلطة التنفيذية أية سلطة تجاههم.

برأينا أنه من الناحية القانونية تتغلب لجان التحقيق البرلمانية على نظام المفوض البرلماني بهذه الصفة وهي عدم تبعيتها للسلطة التنفيذية، لكن الواقع يثبت عكس ذلك وهي سيطرة الحكومة على تشكيل وعمل لجان التحقيق البرلمانية من خلال أغليبتها المناصرة لها في البرلمان، واختلاف تبعية المفوض البرلماني عن تبعية لجان التحقيق البرلمانية ينعكس على صلاحيات كل منهما.

ثانياً: صلاحيات المفوض البرلماني

يتمتع المفوض البرلماني بسلطة استدعاء الشهود وتوجيه القسم إليهم - إذا كان ذلك ضرورياً - وبالحق في طلب مستندات من الوزارة بأجهزتها المختلفة، وله سلطة تقدير متابعة الشكوى من عدمه^[13].

والمفوض البرلماني في السويد - عند ممارسته للرقابة على الجهاز الإداري يتدخل لدى جهة الإدارة بتقدير شرعية الإجراء الإداري الخاطيء من دون الحق بإلغائه، وله أيضاً طلب اتخاذ الإجراء التأديبي ضد الموظف المخالف، مع احتفاظ جهة الإدارة بحقها أن تستجيب للمفوض البرلماني أو لا تستجيب^[14]. وبالنظر إلى صلاحيات لجان التحقيق البرلماني في سوريا تنص المادة 83 من النظام الداخلي لمجلس الشعب السوري على أنه: "...للجنة حق اتخاذ الإجراءات التي تكفل الوصول إلى الحقيقة بما في ذلك حق استدعاء كل شخص ترى ضرورة سماع أقواله".

^[13] ص 610_611، مرجع سابق، التحقيق البرلماني، فارس عمران.

^[14] ص 387، مرجع سابق، سعود فلاح الحربي.

وكذلك نصت المادة 85 على أنه: "ترفع اللجنة تقريرها إلى رئيس المجلس متضمناً رأياً ونتيجة عملها ويدرج في جدول أعمال أول جلسة للمجلس لمناقشته". كما جاء نص المادة 86 بالنص على أنه: "إذا ظهر أثناء التحقيق وقوع مخالفات مسلكية أو جرائم تحال الأوراق إلى رئيس مجلس الوزراء من قبل رئيس المجلس لإجراء المقتضى القانوني".

مما سبق نستنتج أن صلاحيات لجان التحقيق والمفوض البرلماني متقاربة مع وجود تقدم حول إمكانية تحليف المفوض البرلماني للشهود، كما يمدح الاتجاه السويدي في منح المفوض البرلماني تقدير شرعية الإجراءات الإدارية للإدارة والحق في اقتراح التعويض للمضرور من أعمالها واقتراح الإجراء التأديبي ضد الموظف المخالف، ولكن يشترك كلا النظامين المفوض البرلماني ولجان التحقيق بأنهما لا يملكان سلطة الإلزام والجبر تجاه الإدارة وقراراتها غير ملزمة فقد تأخذ بها الإدارة أو لا تأخذ ويعد بيان آلية عمل وصلاحيات المفوض البرلماني لم يسلم أيضاً من النقد فقد كان له عدة معارضين كما كان له مؤيدين.

المطلب الثاني: تقييم المفوض البرلماني

يوجد للمفوض البرلماني كغيره من الأنظمة مجموعة من المزايا كما يوجد مجموعة من العيوب.

الفرع الأول: مميزات المفوض البرلماني:

أولاً- لنظام المفوض البرلماني أكثر من فائدة.

1_ لنظام المفوض البرلماني دور فعال تجاه الأفراد ويحمي حقوقهم كما يعمل على حماية الموظف ويساهم في إنجاز عمليات الإصلاح الإداري.

2_ يعمل المفوض البرلماني على التخفيف من حدة التناقضات التي تحدثها التشريعات من خلال تقديم اقتراحات بخصوصها للبرلمان.

3_ يساهم المفوض البرلماني بين التقارب بين الحكومة والشعب حيث يحس الأفراد بوطنية حكومتهم، كما يساهم بفعالية في إيجاد نوع من العلاقات العامة بين الشعب والحكومة وخصوصاً في الدول النامية كما يساهم في دفع عجلة العمل الإداري.

4_ يزيد هذا النظام من ثقة الشعب في النظام الإداري وفي سلطته الرقابية^[15].

ثانياً: فوائد ومزايا التحقيق البرلماني: أيضاً توجد عدة مميزات للتحقيق البرلماني

- إن أهم ما يميز لجان التحقيق البرلمانية هو استنقاء المعلومات والبيانات من قبل أعضاء البرلمان بأنفسهم دون الاعتماد على ما تقدمه الحكومة من معلومات، وهذا أكثر ما يعطي للجان التحقيق البرلمانية فاعلية في عملها، حيث أن أعضاء البرلمان قد يقومون بزيارات ميدانية إلى أماكن التحقيق ويتمكن البرلمانيون أيضاً من الوقوف شخصياً على واقع عمل الحكومة دون وجود أي وسيط مما يمكن من حفظ المعلومات وعدم تزويرها أو تزييفها عند نقلها عبر أشخاص آخرين لا تتوفر لديهم الصفة البرلمانية.

- كما تمتد أعمال لجان التحقيق إلى جميع أعمال الحكومة السياسية والإدارية، فأى خلل في أعمال الحكومة يمكن أن يستوجب تشكيل لجان تحقيق، كما أن أعضاء البرلمان يمارسون حقهم في تشكيل لجان التحقيق دون الحاجة لتقديم أي طلب أو شكوى من جهة أخرى.

- يعد التحقيق البرلماني وسيلة بالغة الأهمية لما يرتبه من آثار كالمسؤولية السياسية والجنائية للوزراء ومحاكمتهم.

- يعد التحقيق البرلماني أداة لتحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومنع استبداد السلطة التنفيذية.

- يعد التحقيق البرلماني أداة لقياس مستوى السياسة العامة للدولة، وتوجهها في تطبيق النظام الديمقراطي ومدى جدتها^[16].

وأمام هذه المزايا لم يسلم كلا النظامين من النقد.

^[15] ص 389، مرجع سابق، سعود فلاح الحربي.

^[16] ص 141، الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني، أيهاب زكي، سلام

عالم الكتب - القاهرة 1983.

الفرع الثاني: عيوب نظام المفوض البرلماني

لقد وجهت إلى نظام المفوض البرلماني العديد من الانتقادات وهو ما سوف نبيّنه من خلال الآتي:

أولاً: الانتقادات التي اعترت نظام المفوض البرلماني

1_ يعاب على نظام المفوض البرلماني بأن هذا المفوض ليس لديه السلطة الكافية لتغيير قرارات الإدارة، غير أنه قد يوصي الإدارة بعلاج موقف معين علاجاً محدداً، ولكنه لا ينتظر من الإدارة أن تنفذ توصيته.

2_ يصعب على المفوض البرلماني في المواءمة بين خضوعه للبرلمان من جانب ومحافظته على الاستقلال الذي يجب أن يتمتع به من جانب آخر.

3_ في دولة متسعة الرقعة الجغرافية كسوريا سيكثر عدد الشكاوى المقدمة بالمقارنة مع الدول الأوروبية لعدة أسباب أهمها وجود نقص في كفاية جهازنا الإداري.

4_ لا يمكن أن يشمل اختصاص المفوض البرلماني رقابة القضاء وإن كان المفوض البرلماني تمتد صلاحياته في السويد ليشمل عمال القضاء فهو لأسباب تاريخية خاصة بتلك الدولة^[17].

ونلاحظ وجود عدة عيوب مشتركة مع عيوب لجان التحقيق البرلمانية.

ثانياً: عيوب لجان التحقيق البرلماني.

1. غالباً ما تنتهي تقارير لجان التحقيق إلى نتائج غير ملموسة.

2. غياب المسؤولية السياسية كأثر من آثار التحقق البرلماني^[18].

3. لا نلاحظ استخدام وسيلة التحقيق البرلماني وكذلك عدم استخدام صلاحيات لجان التحقيق البرلماني بشكل فعال من قبل أعضاء البرلمان في ظل الأزمة السورية.

4. عدم امتلاك لجان التحقيق لصفة الإلزام لما تتوصل إليه من توصيات تلزم بها

الحكومة.

^[17] ص 613_614، مرجع سابق، التحقيق البرلماني، فارس عمران.

^[18] ص 375، مرجع سابق، التحقيق البرلماني في الأنظمة السياسية المعاصرة، سعود فلاح الحربي.

ومما سبق نستنتج أن أهم ما يميز عدم فعالية كلا النظامين هو عدم إلزامية توجيهاتها.

الخاتمة: وفي نهاية هذا البحث توصلنا إلى العديد من النتائج لعل أهمها: نرى أن المشرع السوري ذكر بصريح العبارة التحقيق البرلماني كوسيلة رقابية على أعمال الحكومة، ولكنه لم يذكر المفوض البرلماني ولم ينفه. وبرأينا أنه يمكن الأخذ بنظام المفوض البرلماني والنص عليه في القوانين.

النتائج:

- 1) المفوض البرلماني موظف مستقل عن الحكومة ومسؤول أمام البرلمان ويعزل من السلطة التنفيذية بعد موافقة البرلمان.
- 2) نشأ نظام المفوض البرلماني في السويد من ثم انتشر في الدول الاسكندنافية أي أنه أقل انتشاراً من التحقيق البرلماني.
- 3) يمكن للمفوض البرلماني تحليف الشهود وتقدير مدى شرعية عمل الإدارة.
- 4) يمكن للمفوض البرلماني أن يقترح على الإدارة تعويض المضرورين من عملها وله طلب اتخاذ الإجراء التأديبي المناسب لكن توصياته غير ملزمة وبهذه يشترك مع لجان التحقيق بهذه الميزة لكن نجد أنه غالباً تأخذ الحكومة في الدول التي تأخذ بنظام المفوض البرلماني بتوصياته.
- 5) يسهم نظام المفوض البرلماني في حماية حقوق الأفراد وتخفيف حدة التناقضات التي تحدثها التشريعات، ويجد نوعاً من التقارب بين الشعب والحكومة ويزيد الثقة بينهما.

التوصيات:

- 1_ نقترح على المشروع السوري الأخذ بنظام المفوض البرلماني نظراً للمميزات التي يتمتع بها بحيث يكون صلة وصل بين الحكومة والشعب، والاستفادة من التجربة السويدية وأيضاً مده بصلاحيات معقولة ومنحه سلطة ملزمة نوعاً ما لتسهيل مهامه. لكن دون إلغاء وسيلة التحقيق البرلماني فكل منها سيساعد الآخر في الرقابة على أعمال الحكومة وحماية حقوق الأفراد.

قائمة المراجع

- 1- النظام الداخلي لمجلس الشعب السوري الصادر عام 2017.
- 2- التحقيق البرلماني، دراسة مقارنة، د سعيد السيد علي، 2009.
- 3- النظم السياسية والقانون الدستوري، د محمد رفعت عبد الوهاب والدكتور حسين عثمان 1999 دار المطبوعات الجامعية أمام كلية الحقوق 4822829
_اسكندرية.
- 4- الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظامين المصري والكويتي، د محمد باهي أبو يونس، دار الجامعة للنشر، 2002.
- 5- الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في دولة قطر، ريم عبد الرحمن المسلماني، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2008.
- 6- التحقيق البرلماني في الأنظمة السياسية المعاصرة وعلاقته بمبدأ فصل السلطات، سعود فلاح الحربي، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2010.
- 7- لجان تقصي الحقائق كوسيلة للرقابة على أعمال السلطة التنفيذية في التشريع الفلسطيني (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، محمد جودت مجدي منصور، 2016.
- 8- أنظمة الحكم في الدول العربية، تحليل قانوني مقارن، الجزء السادس، النشاط البرلماني للسلطة التشريعية، قائد محمد طربوش، 2007، المجلد الخامس.
- 9- التحقيق البرلماني (لجان تقصي الحقائق من الدول العربية والأميركية والأوروبية (دراسة مقارنة)، د فارس محمد عمران، الطبعة الأولى 2008.
- 10- الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني، د أيهاب زكي سلام، عالم الكتب - القاهرة، 1983.